العرب
الأربعاء 2020/03/11
السنة 42 العدد 11643

واشنطن تخفض عدد جنودها في أفغانستان وتبحث عن دعم دولي لاتفاقها مع طالبان

مساع أفغانية لنزع فتيل الحرب مع الحركة بصفقة تبادل أسرى

رجّح خبراء أن تجد الولايات المتحدة صعوبة في الحصول على حزام دبلوماسي دولي واسع لاتفاقها الهش مع طالبان في إطار مساعيها إلى وضع أوزار أطول حرب لها في الخارج، رغم التأكيد على أن صفقة تبادل الأسرى بين الحكومة الأفغانية والحركة تعدّ فرصة تاريخية تقف كابول على أعتابها من أجل تحقيق سلام دائم في البلاد.

كابول – بدأ الجيش الأميركي الثلاثاء الانسحاب من قاعدتين في أفغانستان في إطار تطبيق المرحلة الأولى من اتفاق وصفه متابعون بأنه "غير مكتمل المعالم" وقّعته الولايات المتحدة مع حركة طالبان قبل أيام.

واستكمالا للخطوة، التي يعتقد محللون أنها مهمة، قامت الحكومة الأفغانية بإتمام صفقة تبادل أسرى مع طالبان.

وجاء التحرّك بعد ساعات من إعلان مصادر دبلوماسية أن الولايات المتحدة دعت إلى التصويت في مجلس الأمن على مشروع قرار يؤيد اتفاقها مع طالبان.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مسؤول أميركي، طلب عدم الكشف عن هويته، قوله إن "القاعدتين، التي انسحب منها الجنود الأميركيون تقعان في لشكر كاه عاصمة ولايتي هلمند وهرات".

> طالبان تشعر بالقلق من احتمالات تراجع نفوذها إذا ما أوقفت هجماتها المسلحة بعد الاتفاق مع واشنطن

وبموجب الاتفاق، ينبغي أن يخفض عدد الجنود الأميركيين من 13 ألفا إلى 8600 جندي بحلول منتصف يوليو. وسيتوجّب إخلاء 5 قواعد من أصل 20.

لكنّ الناطق باسم القوات الأميركية في أفغانستان سوني ليغيت أعلن الاثنين الماضي، أن القوات ستحتفظ "بكل الإمكانات لتحقيق أهدافها".

وكان الناطق باسم حاكم ولاية هلمند عمر زواك قد أعلن أن ما بين "20 إلى 30 جنديا أجنبيا فقط غادروا لشكر كاه منذ نهاية الأسبوع الماضي".

وتعهدت واشنطن الراغبة في إنهاء أطول حرب في تاريخها، في إطار اتفاق الدوحة المُبرم في الـ29 من فبراير الماضي، بسحب كامل القوات الأجنبية من أفغانستان بحلول 14 شهرا إذا احترمت طالبان تعهداتها الأمنية".

وبموجب الاتفاق نفسه، ينبغي على طالبان المشاركة في محادثات حول مستقبل البلاد مع وفد يضمّ ممثلين عن الحكومة، التي لا تعترف بها الحركة.

إلا أن الحوار الأفغاني، الذي كان يفترض أن يبدأ الثلاثاء يصطدم بعائق كبير. فالرئيس أشرف غني يعترض على أحد البنود الرئيسية في الاتفاق يتعلّق بالإفراج عن 5 آلاف سجين من الحركة في مقابل ألف جندي أفغاني.

وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أعلن مصير سجناء طالبان، وعن تشكيل وفد وطني للمفاوضات بين الأطراف الأفغانية، لكن لم يصدر أي شيء بعدُ من جانب كابول.

وجعلت طالبان من تبادل الأسرى شرطا مسبقا لبدء الحوار مع السلطات، التي تعلّق آمالا عريضة عليه كخطوة نحو نزع فتيل الحرب مع الحركة المتشددة.

وغرّد سهيل شاهين الناطق باسم حركة طالبان على حسابه في تويتر يقول "لقد رفعنا إلى الجانب الأميركي قائمة مفصلة تضم أسماء خمسة آلاف شخص".

وأوضح أن الأسرى يجب أن يسلّموا إلى الحركة التي ستقوم عندها بعملية تحقق، وينبغي أن يكونوا الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة.

ولم يتضح بعد عدد السجناء الذين سيطلق سراحهم على الفور، لكن مصادر قالت لوكالة رويترز إنه قد يتراوح بين ألف و1800 سجين. ولم يتضح أيضا إذا كان الإفراج يقتصر على سجناء باغرام أم سيشمل نزلاء سجون أخرى.

وقال قائد بارز لطالبان في الدوحة لرويترز إن "العربات أُرسلت إلى منطقة قريبة من سجن باغرام لإعادة المقاتلين المُفرج عنهم".

وتبدو السلطات في حالة تشرذم قصوى، فقد أعلن كل من أشرف غني الفائز بالانتخابات الرئاسية في سبتمبر الماضي وخصمه عبدالله عبدالله الذي يؤكد فوزه أيضا، نفسيهما رئيسين ما أغرق البلاد في أزمة دستورية.

ويخشى من أن تؤدي الخلافات إلى إضعاف الحكومة وجعلها عاجزة عن مواجهة طالبان، التي قد يزداد نفوذها مع الانسحاب التدريجي للقوات الأميركية.

وتعتبر هلمند حيث بدأ الانسحاب الأميركي، معقلا كبيرا للمتمردين كانت فيه القوات الأميركية والبريطانية عرضة للكثير من الهجمات خلال 18 عاما.

وبدأت الحركة، التي تعتبر الاتفاق "انتصارا"، تتحدى واشنطن على حماية شركائها الأفغان عبر العشرات من الهجمات منذ توقيع اتفاق الدوحة.

المعركة لم تنته بعد

ففي الثالث من مارس الجاري شنّ الجيش الأميركي غارة جوية على مواقع لطالبان هي الأولى منذ توقيع الاتفاق بعدما هاجم المتمردون القوات الأفغانية في هلمند 43 مرة في يوم واحد.

ويبدو أن وقف طالبان للهجمات لم تدرج في الاتفاق، إذ تزامن حفل تنصيب غني بهجوم يرى خبراء أن الحركة تهدف من ورائه إلى تحقيق المزيد من الامتيازات قبيل بدء المحادثات مع كابول.

واعتبر السياسي الأفغاني أحمد سيدي أنه من الطبيعي لطالبان أن تزيد هجماتها المسلحة، "لإظهار قوتها".

وقال إن "طالبان تشعر بالقلق من احتمالات تراجع نفوذها في البلاد، إذا ما أوقفت هجماتها بعد اتفاق السلام".

القاعدة تلغّم التفاوض مع مالي بالاشتراطات

باماكو – أبدى فرع تنظيم القاعدة المتطرف بمنطقة الساحل والصحراء في أفريقيا استعدادا للتفاوض مع حكومة مالي، لكن تحركه لغّمه بالاشتراطات، التي من المرجّح ألا تستجيب لها باماكو.

وأعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في بيان تحقّق من صحّته مركز سايت الأميركي المتخصّص برصد المواقع الإلكترونية الجهادية أنّها على استعداد للتفاوض مع باماكو شرط أن تسحب فرنسا والأمم المتحدة قواتهما.

ويأتي الموقف في أعقاب قرار اتّخذه رئيس مالي إبراهيم أبوبكر كيتا مؤخرا، والذي تخلى فيه عن السياسة المتّبعة مع الجهاديين منذ 2012 بإعلان الاستعداد للحوار مع بعض الحركات الجهادية.

وقالت الجماعة في بيان نشرته منصّة "الزلاقة" التابعة لها "نحن على استعداد للدخول في مفاوضات مع حكومة مالي، التي أعلن رئيسها رغبته في التفاوض.. لمناقشة سبل إنهاء الصراع الدامي".

وأضافت الجماعة، التي يقودها إياد أغ غالي "ليس لدينا أي شرط مسبق للمشاركة في هذه المفاوضات سوى إنهاء الاحتلال الفرنسي الصليبي العنصري المتغطرس".

ولم يصدر ردّ من الحكومة، التي اقترحت خلال الأسابيع القليلة الماضية إجراء محادثات في محاولة لوضع حدّ لتمرّد نشر العنف في أرجاء مالي والدول المجاورة.

لكن السلطات قالت مرارا إنها تريد بقاء القوات الفرنسية، بينما وعدت فرنسا بتعزيز وجودها العسكري في منطقة الساحل.

ومالي غارقة في الفوضى منذ أكثر من 7 سنوات عندما اختطف مقاتلون متشددون انتفاضة الانفصاليين الطوارق للسيطرة على شمال مالي الصحراوي بالكامل. واضطروا للتقهقر بسبب تدخل القوات الفرنسية في العام التالي.

ومنذ ذلك الحين أعاد المتشددون تشكيل صفوفهم ووسّعوا نطاق نفوذهم، وشنّوا هجمات على فنادق ومطاعم في عواصم بالمنطقة، وأرهبوا قرى في المناطق النائية حيث فرّ نحو مليون شخص من منازلهم.

أردوغان يطارد تسوية مع الاتحاد الأوروبي لإنهاء ورطة اللاجئين

تحاول تركيا عبثا إبرام تسوية سياسية مع الاتحاد الأوروبي لإنهاء ورطة اللاجئين، التي أرهقتها كثيرا خلال السنوات الأخيرة، في ظل جبهات الحرب المفتوحة في المنطقة العربية، والتي يقودها الرئيس رجب طيب أردوغان لتحقيق مكاسب لا تبدو في المتناول.

إسطنبول – سعت تركيا الثلاثاء إلى تسويق نجاحات سياسية "وهمية" في ملف المهاجرين الذين زجّت بهم في معاركها التي لا تنتهي لانتزاع تسويات دائمة مع الاتحاد الأوروبي.

وأعلن الرئيس رجب طيب أردوغان أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سيزوران إسطنبول الأسبوع المقبل لمناقشة أزمة الهجرة.

وقال للصحافيين على متن طائرته أثناء عودته من بروكسل "سنجتمع في إسطنبول الثلاثاء المقبل". مرجّحا حضور رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في هذه القمة الرباعية.

وتأتي التصريحات غداة قمة عقدت في بروكسل بين الرئيس التركي ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال.

ودعي إلى القمة بشكل طارئ بعدما أعلنت أنقرة قبل أسبوعين عن فتح أبوابها مع أوروبا لإفساح المجال أمام المهاجرين الراغبين بالرحيل ما تسبّب بتدفق عدد كبير من المهاجرين إلى الحدود اليونانية.

وفي سياق العلاقات التركية المتأزمة مع الاتحاد الأوروبي، يحرص أردوغان دائما على أن يُظهر سلوكا خاطئا يقوم على أساس أنه الشخص الوحيد الذي يمكنه إصلاح الدمار المتسبب فيه نتيجة سياساته.

وخلال محادثات الاثنين الماضي، قرر الاتحاد الأوروبي وتركيا مواصلة المفاوضات حول مسألة الهجرة. وفي هذا الإطار، أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أنه سيجتمع مع وزير الخارجية الأوروبي جوزيب بوريل.

وذكّر الاتحاد الأوروبي تركيا "باحترام تعهداتها" الواردة في الاتفاق المبرم بين الطرفين في مارس 2016 والذي نص على بقاء المهاجرين في تركيا مقابل مساعدة مالية أوروبية.

لكن أنقرة تريد التنصل من هذا الاتفاق، الذي يبدو أنه عاد إلى الواجهة مرة أخرى، رغم أن الأوروبيين يتهمون أنقرة بعدم الوفاء بوعودها وخصوصا على الصعيد المالي.

مولود جاويش أوغلو

> يجب إعادة تقييم اتفاق 2016 في ضوء التطورات الأخيرة

ويعتقد جاويش أوغلو أنه يجب إعادة تقييم اتفاق 2016 في ضوء التطورات الأخيرة في سوريا وخصوصا في إدلب بشمال غرب البلاد، حيث نزح حوالي مليون شخص إلى الحدود التركية هربا من اشتداد المعارك هناك.

وقال في مقابلة مع وكالة الأناضول "إذا توصلنا إلى اتفاق بحلول 26 مارس فسيطرح على الطاولة خلال قمة القادة الأوروبيين"، التي ستعقد في ذلك الموعد.

وأضاف "نحن مستعدون للعمل بشكل بنّاء، لكن في حال كان علينا رسم خارطة طريق فنتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يكون صادقا".

ويحض أردوغان بانتظام الدول الأوروبية على تقديم دعم مالي لمشروعه بناء مساكن في إدلب لنقل اللاجئين إليها وكذلك منع موجة نزوح جديدة إلى بلاد، التي تستقبل نحو 3.6 مليون سوري.

ويبدو من خلال التصريحات التركية أن أنقرة لم تقطع أبدا مع سياساتها العقيمة في التعامل مع الاتحاد والطامحة للانضمام إليه منذ عقود.

ووجّه وزير الخارجية التركية كالعادة سهام الانتقادات لتعامل اليونان مع طالبي اللجوء على الحدود مع تركيا قائلا "نخجل من إنسانيتنا عندما نرى معاملة اليونان للاجئين على الحدود".

وأشار إلى أنه كما فتحت تركيا أبوابها للاجئين، فإن على الدول الأخرى اتخاذ إجراءات في إطار القانون الدولي.

وليست مشكلة اللاجئين هي الملف الوحيد الحارق، فهناك قضايا لا تزال شائكة وربما بلغت إلى مستويات متقدمة من الارتباك وخاصة مع حلف شمال الأطلسي (ناتو).

وحاول جاويش أوغلو إظهار بأن بلاده ملتزمة بكل المعاهدات مع الحلف وهو ما تطرّق إليه أردوغان في مباحثاته التي أجراها في العاصمة البلجيكية مع الأمين العام للناتو ينس ستولتنبرغ.

وعقد الحلف اجتماعا في ضوء المادة الرابعة من ميثاق الحلف بعد عملية درع الربيع في منطقة إدلب السورية، منوّها إلى أن الاجتماع بحث كيفية مساعدة تركيا والمسائل، التي يمكن تقديم الدعم لها فيها.

ولفت الوزير التركي إلى وجود خطط للناتو معدّة بخصوص تركيا، مبيّنا أنهم طرحوا نقاطا لم يتم تطبيقها من تلك الخطط بما فيها الدعم الاستخباراتي وأنظمة دفاع جوي من البحر والجو والبر.

وشدد أن الأمين العام للحلف طلب من كافة الوحدات في الناتو بما فيها العسكرية القيام بالتحضيرات في هذا الصدد، وأن أردوغان أكد أن هذه التحضيرات تجري بشكل طبيعي.

وبدأت طائرات أواكس للإنذار المبكّر بالتحليق من ولاية قونية وسط البلاد، كما بدأت أنقرة في تلقّي بعض الدعم من الناتو بما فيه تبادل المعلومات الاستخباراتية.

وقال جاويش أوغلو "لقد بحثنا كيفية تطوير تعاوننا مع الناتو في المرحلة اللاحقة، والخطوات التي ستتخذ في ما يتعلق بإيفاء الوعود التي تلقتها تركيا".

وحول عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، أشار إلى أن العوائق التي تواجهها تركيا ليست أسبابا تقنية.

وقود معارك تركيا الخاسرة

اليسار الألماني يضغط لكبح تزويد تركيا بالأسلحة

برلين – تواجه الحكومة الألمانية ضغوطا داخلية من قوى اليسار للتضييق بشكل أكبر على تزويد تركيا بالأسلحة، بعد أن أظهرت مؤشرات حديثة تضاعف كميات العتاد، التي تم تصديرها العام الماضي.

واعتبرت خبيرة الشؤون الخارجية في حزب اليسار، سيفيم داجدلين، مواصلة الحكومة الموافقة على تصدير أسلحة لتركيا بأنه أمر غير مسؤول. وطالبت بحظر شامل لتصدير الأسلحة إلى أنقرة.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية لعضوة البرلمان (بوندستاغ) قولها إن "سياسة تصدير الأسلحة للحكومة الألمانية مروّعة بالنسبة للمنطقة بأكملها، وتخلق باستمرار أسبابا جديدة للجوء".

وهذا الموقف ينسحب على حكومات أوروبية أخرى، والتي ترى أن في دعم تركيا بالسلام في ظل ظروف الحرب الراهنة في سوريا هو أمر مخالف للقانون.

وخلال العام الماضي، منحت ألمانيا تصاريح بتصدير أسلحة لتركيا بقيمة 31.6 مليون يورو لتزيد بذلك عن الضعف مقارنة بالفترة نفسها قبل عام.

وحاولت وزارة الخارجية تبرير هذا الأمر في رد على طلب إحاطة من الكتلة البرلمانية لحزب اليسار، حيث قالت إن "هذه الصادرات لم تتضمن أسلحة حربية".

وبحسب الرد، وافقت الحكومة عام 2018 على 58 صفقة توريد أسلحة لتركيا بقيمة 12.9 مليون يورو، بينما وافقت العام الماضي على 187 صفقة.

وهذه الكمية من الأسلحة تم توريدها رغم أن ألمانيا قلصت من بيع العتاد العسكري لأنقرة عقب بدء الجيش التركي لهجوم عسكري في شمال سوريا الخريف الماضي، إلا أنها لم تتوقف بالكامل.

وأشارت البيانات إلى أن صادرات الأسلحة الألمانية لتركيا تراجعت بشدة في أعقاب بدء الهجوم التركي ضد ميليشيات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا منذ التاسع من أكتوبر الماضي.

ولم توافق الحكومة الألمانية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي سوى على 5 صفقات بقيمة 3.1 مليون يورو.

وتأتي الضغوط الألمانية بعد نحو شهر من اتفاق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على إطلاق مهمّة بحرية لمراقبة تطبيق حظر على دخول الأسلحة إلى ليبيا، رغم اعتراضات بعض الدول التي تخشى من أن تشجّع الخطوة حركة المهاجرين.

وتعكس الخطوة مساعي أوروبية للتضييق على خطط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي استغل اتفاقا عسكريا أبرمه في نوفمبر الماضي مع حليفه فايز السراج رئيس حكومة الوفاق، لتوسيع الدعم العسكري لتيار الإسلام السياسي بليبيا والذي يشكّل السراج الواجهة المدنية له.